

في هذا العدد

٢ ص	فلسطين-نيويورك: مشاهد ذات دلالة انتخابية
٣ ص	لماذا حجب أكثر من ٥٣ ألف صوت عن المرشحين؟
٥ ص	هل انتخب أكبر معمر في العالم؟
٦ ص	الكوتا، الإنصاف والديمقراطية
١٦ ص	نحو ٤٤% ممن لهم الحق صوتوا... أين البقية؟



ما بعد الانتخابات الرئاسية

مقر وناقد. لقد كثر الحديث لسنوات عديدة عن مستوى الأداء الفلسطيني في السلطة كما في المنظمة، ومرور الزمن لا يخفف من أهمية هذا الموضوع بل يجعله أكثر إلحاحاً. هناك شقان لهذا الموضوع: الهيئات والأفراد. من الواضح أن صلاحيات ومسؤوليات الهيئات المختلفة قد تداخلت وضاعت ضمن إطار تعبير «القيادة الفلسطينية» المبهم وغير المحدد. من الضروري استبدال هذا الكيان الغامض بهيئات واضحة المعالم على مستويات مختلفة وبالعلاقات محددة تربطها بعضها البعض.

فيما يتعلق بالأفراد من القبول - لا بل القائم في معظم الدول - أن يتكون أعلى الهرم من ذوي انتماءات سياسية معروفة. لكن يجب أن تتكون بقية الهرم من ذوي الكفاءة والاختصاص. إن الوصول إلى درجة مقبولة من المهنية في فلسطين لن يكون بالأمر السهل، بل ستعترض سبيله عوائق كثيرة. لكن - كما ذكر أعلاه - فإن تفاقم الوضع الحالي وصعوبة تخطيه تجعل معالجته أكثر إلحاحاً.

تستند الأنظمة السياسية على إرادة مواطنيها وتستمد شرعيتها منها، لذلك من الضروري أن يتم التعبير عن هذه الإدارة. والتنظيمات الرئيسية لهذا التعبير هي الأحزاب السياسية. لكن التيارات المختلفة المتواجدة على الساحة الفلسطينية من حركات وفصائل، الخ، لا ترقى إلى مستوى الأحزاب من نواحي عديدة كالقاعدة الفكرية الأساسية والنظام الداخلي الواضح والعضوية المحددة. إن نضوج التيارات السياسية الفلسطينية وتطورها إلى أحزاب هو شرط ضروري لإرساء قواعد نظام حكم ديمقراطي حديث بقدر ضرورة تحسين أداء سلطات وهيئات الدولة نفسها. هناك الكثير من الأعمال المستعجلة التي على السلطة الفلسطينية أن تعالجها دون تأخير. لكن ما ورد هنا يبين أن هناك أيضاً الكثير من المشاريع الاستراتيجية بعيدة المدى لا تقل أهمية عن الاحتياجات الآنية. وعلى السلطة أن تسعى للتوازن بين متطلبات اليوم والغد.

رمزي ريحان

نائب رئيس جامعة بيرزيت لشؤون التخطيط والتطوير

إجراء الانتخابات بكافة أنواعها. إن النجاح في تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية على الصعيدين الداخلي والخارجي يتطلب تضامناً جهوداً لبلورة النظام السياسي الفلسطيني، وهذه عملية تراكمية متواصلة ومتشعبة ولذلك لا تحتمل التأجيل أو السطحية. ويأتي استقلال دولة فلسطين على أرضها ومعالجة موضوع اللاجئين في الشتات على رأس الأولويات السياسية. وهذا الوضع يدل بوضوح تام على ازدواجية المهمة المتمثلة ببلورة النظام السياسي الفلسطيني. مهما كانت أعداد اللاجئين الذين يعودون إلى أرض فلسطين التاريخية، فمن المتوقع أن يبقى الكثير من الفلسطينيين في الخارج. إن التواصل بين الفلسطينيين الموجودين على أرض الوطن والقاطنين في أماكن أخرى لا بد أن يستمر، بل أن الفلسطينيين أجمعهم لن يقبلوا الفصل بين مجموعات الشعب الواحد. كانت منظمة التحرير الفلسطينية حتى الآن الجهة الفلسطينية العليا بينما اعتبرت السلطة الوطنية الفلسطينية منبثقة عن المنظمة. لكن هذا الوضع سيغير عند قيام دولة فلسطينية ذات سيادة، إذ أن النظام السياسي السائد في العالم يعتبر الدولة الكيان السيادي الأعلى على أرضها ولواطنيها - باستثناء ما تتنازل عنه الدولة طوعاً ضمن اتفاقيات إقليمية أو عالمية. لذلك، يجب البدء ببلورة الإطار الذي يجمع بين منظمة التحرير الفلسطينية ببعدها العالمي ودولة فلسطين ضمن حدودها مع التفريق بين أدوارهما وتحديد العلاقة بينهما. فيما يتعلق بالنظام السياسي لدولة فلسطين المستقلة، فقد دلت تجربة السنوات الأخيرة على فشل محاولة صياغة دستور هذه الدولة الرقبة. فقد تعاقبت مسودات الدستور وكأنها من مخلفات الماضي بدل أن تكون قاعدة الانطلاق للمستقبل. وتركزت الجهود في هذه المسودات على الصياغة دون التعمق في المفاهيم. ولا يمكن التوصل إلى توافق في المفاهيم دون دراسة وافية ومشاركة واسعة، وهذا ما لم يحصل. لذلك كله، يجب اعتبار مشروع دستور دولة فلسطين المستقلة مشروعاً قائماً له أولوية عليا. وقد يكون من الأفضل عدم الاعتماد على أي من المسودات التي صيغت حتى الآن. هناك الكثير الذي يمكن إنجازه حتى في غياب دستور



على ما بعد الانتخابات.

ستستمر الانتخابات باستكمال انتخابات المجالس المحلية وفي إجراء انتخابات المجلس التشريعي، علماً بأن جميع هذه المجالس قد مارست مهامها لفترات أطول مما يجب قانونياً وعملياً ومنطقياً. وفي هذا المجال يجب استخلاص العبر مما شاب الانتخابات الرئاسية من التباس حول لوائح الناخبين حتى لا تتكرر هذه الشوائب في الانتخابات المقبلة. وهذه مسؤولية المجلس التشريعي وهو الجهة التي تصدر القوانين التي تحكم

جرت الانتخابات الرئاسية الفلسطينية الثانية في التاسع من كانون الثاني ٢٠٠٥، وتعددت الآراء حولها. هناك من رأى في هذه الانتخابات عرساً وطنياً، وهناك من أصرّ على استحالة تعايش الحرية السياسية مع الاحتلال. وبينما اعتبر البعض الانتخابات تعزيزاً للديمقراطية، أثار آخرون تساؤلات جدية حول صحة هذا الموقف. ومهما تباينت الآراء حول الانتخابات، فلا شك بأن أية فوائد ترجى منها لن تتحقق إلا إذا تم النظر إليها كنقطة بداية وليس كنهاية الطريق بحيث يتركز الانتباه

برنامج متخصص يسعى لبلورة مفاهيم وأطر تنموية تتلاءم واحتياجات المجتمع الفلسطيني. البرنامج يعمل على نشر الوعي حول التنمية في سبيل تعزيز قدرة الأفراد والمؤسسات على المساهمة الفعالة في العملية التنموية.

الآراء الواردة في البيدر تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المؤسسات القائمة عليه

برنامج دراسات التنمية